نعم لانتخاب الرئيس علي عبدالله صالح

نعم لمزيد من الاستثمار والتطور الاقتصادي

المؤتمر الشعبي العام

قراءة في البرنامج الانتخابي لمرشحي الرئاسة للمؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك

برنامج علي عبدالله صالح يحقق تطلعات كل مواطن يمني في حياة كريمة ومستوى معيشي أفضل

أ.د. عوض محمد باشراحيل

■ تعد الإدارة الاقتصادية الحديثة مسألة في غاية الأهمية لتحقيق أية نهضة اقتصادية في أي بلد، وبالتالي فإن غيابها أو ضعفها يشكل عاملاً استراتيجياً معرقلاً لتحقيق التنمية الشاملة..

إذ ان التعاطي مع مشكلات الواقع ومواجهة تحديات المستقبل والاستغلال الأمثل للفرص الاقتصادية.. وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية لايمكن أن يتم بدون إدارة اقتصادية حديثة ومعاصرة، ذات طابع استراتيجي لمختلف مفاصل الاقتصاد اليمني ومؤسساته.. وفي حقيقة الأمر يمكن القول ان أي برنامج انتخابي لأي مرشح يجب أن يعبر عن آمال وطموحات جماهير هذا المرشح.. لذلك فإن البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي للمؤتمر الشعبي العام فخامة الأخ علي عبدالله صالح– عندما يقرأه المرء قراءة تحليلية يجد أن جميع محاوره قد عبرت عن طموحات وتطلعات الجماهير اليمنية العريضة في بناء يمن جديد ومستقبل أفضل..

وهذا ما تؤكده نقاط القوة التي امتاز بها برنامج الأخ الرئيس، بينما نقيضاً على الجانب الآخر والمتمثل في برنامج مرشح أحزاب اللقاء المشترك للانتخابات الرئاسية، فهو بعيد كل البعد عن تلبية طموحات وآمال المواطن اليمني.. ويتضح هذا من خلال التخبط والقصور في مختلف مضامينه..

فالبرنامج الانتخابي للأخ الرئيس امتاز بانه أكثر دقة وتفصيلاً واتساقاً، وذو رؤية استراتيجية تكاملية متعددة الجوانب.. ويسعى إلى تحقيق تنمية شاملة ومستديمة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

بل ان البرنامج في مضمونه يتوافق ويتناسب كلياً مع مضمون الشعار الذي يتبناه المرشح الرئاسي للمؤتمر الشعبي العام.. «يمن جديد.. مستقبل أفضل».. ومنطقياً أن يكون هذا التناسب موجوداً، لذلك فإن نجاح فخامته في الانتخابات الرئاسية المقبلة شبه مؤكدة، وبالتأكيد سيعمل على تنفيذ ما جاء في برنامجه، وهو قادر على توفير كل مقومات نجاح اليمن، وبصورة كفؤة وفعالة.. وهذا بالتأكيد سينقل اليمن إلى يمن جديد ومستقبل أفضل خاصة وان البرنامج لايحمل في طياته ومضامينه أي شعارات فضفاضة أو دغدغة مشاعر وعواطف الجماهير أو تحقيق أحلام وهمية لهم، بل على عكس ذلك فقد استند على الواقعية والموضوعية العلمية باستشراف المستقبل اليمني، وجعل من الجماهير اليمنية الوسيلة والأداة الرئيسية لهذا البرنامج وغاياته.

نقاط ضعف

● أما فيما يتعلق بالبرنامج الانتخابي لمرشح اللقاء المشترك فقد اتسم بالعديد من نقاط الضعف في مختلف مكوناته الرئيسية مما أفرغه من محتواه.. منها على سبيل المثال لا الحصر:

– ان برنامج مرشح اللقاء المشترك يفتقد إلى الدقة والوضوح وغياب الرؤية الاستراتيجية، فالضبابية هي السمة الغالبة على البرنامج. وهذا يعني انه في حالة تنفيذ البرنامج، فإنه سيؤدي إلى الاضطراب والتخبط الاقتصادي، وتهديم كل ما تم إنجازه والعودة إلى نقطة البداية.

وهو بمثابة خطاب سياسي، وهذا ما يتضح من سياقات البرنامج ومضامينه، وهذه مسألة مقصودة الهدف منها دغدغة مشاعر الناس وعواطفهم والتأثير عليهم، إلا ان مرشح اللقاء المشترك قد نسي ان التأثير على الناس ليس بالشعارات ودغدغة المشاعر، بل بما يتضمنه البرنامج من رؤى استراتيجية لاحداث تنمية حقيقية تنقل اليمن إلى حالة أفضل، وتحقق لهم مستوى معيشياً أفضل.

فضلاً عن ذلك انه غير مترابط في محاوره وفقراته ويشوبه التكرار، وطغت عليه عمومية الكلام ما يجعله خطبة سياسية لا برنامجاً انتخابياً تعول عليه الجماهير في تحقيق آمالها وطموحاتها.

– كما أنه لايتوافق مع الشعار الذي تبناه المرشح، فالمفروض ان البرنامج الانتخابي للمرشح يسعى إلى تحقيق الشعار للمرشح نفسه، فمن البدهي ومنطقياً ان اي رئيس دولة هو من أجل خدمة بلده وليس العكس. كما قال ذلك فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله «أنا خادم الشعب» بينما الشعار الذي تبناه مرشح «المشترك» ليس جديداً، وليس له ارتباط بمضامين برنامجه الذي لايصب في تحقيق هذا الشعار.

وهذه من الأخطاء الاستراتيجية التي وقع فيها مرشح «المشترك» جراء غبائه السياسي والاقتصادي وافتقاره الرؤية لما يريد ان يصل إليه، خلافاً لما جاء به البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية وما يرمي إليه بقوله: إدارة اقتصادية حديثة تضمن مستوى معيشياً أفضل.

إنني كباحث اقتصادي متواضع، وبعيداً عن كل الاعتبارات، فإنه من قراءاتي التحليلية للبرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله، ومن منظور استراتيجي لهذا البرنامج يتبادر إلى ذهني كما يتبادر إلى ذهن كل قارئ يطلع على البرنامج انه قد استند في صياغته لهذا المحور على مسألتين مهمتين، الأولى تتمثل في واقع الإدارة الاقتصادية الحالية التي ينتابها بعض القصور، وضعف كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.. أما المسألة الثانية فنرى ان البرنامج قد انطلق من رؤية استراتيجية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وإدارة الاقتصاد اليمني من خلال تبني عدد من الخيارات الاستراتيجية التي إذا ما تم تطبيقها بصورة كفؤة وفعالة فإنها بالتأكيد ستحقق طموحات الجماهير اليمنية العريضة.

وإذا ما نظرنا للآلية التي حددها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس لتحقيق الإدارة الاقتصادية الحديثة والتي تمثلت في اتباع سياسة اقتصادية محفزة للنمو.. نجد ان فخامة الأخ الرئيس يسعى في برنامجه الانتخابي وبنظرة استراتيجية للمسألة الاقتصادية بوصفها تمثل تحدياً رئيسياً من خلال تحديده الآليات المناسبة لمواجهة هذا التحدي وتحويله إلى فرصة اقتصادية سيتم استغلالها في تحقيق النمو الاقتصادي سواءً أكان ذلك من خلال إصلاح السياسة المالية عبر حزمة من الإصلاحات المالية وفي مقدمتها تخفيض العبء الضريبي على المواطن اليمني، او زيادة الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة على الخدمات الرئيسية للبنية التحتية من صحة وتعليم ومياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات.. الخ.

إن نجاح فخامة الأخ الرئيس في الانتخابات الرئاسية القادمة سيجعل اليمن من أكثر بلدان المنطقة استقراراً، الأمر الذي سيسرع من استكمال انضمام اليمن لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، واندماج اقتصادها في الاقتصادات الخليجية الشقيقة خاصة وان اليمن حالياً تمر بإعادة تأهيلها خليجياً.

وكذا التسريع باستكمال انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية.. فهذه المتغيرات ستجعل من اليمن من أكثر بلدان المنطقة جذباً لرؤوس الأموال العربية والدولية، فضلاً عن جذب رؤوس الأموال المحلية والمغتربة وإعادة توطينها من خلال البدء بإقامة سوق منظمة للأوراق المالية في اليمن، والتي يجرى حالياً استكمال إجراءات إنشائها رسمياً.

كما ان نجاح علي عبدالله صالح في الانتخابات سينعش مدينة عدن بحيث تصبح من أكبر المناطق التجارية الحرة المنافسة في المنطقة.

ولقد لقد أعطى البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس قدراً كبيراً من الاهتمام لتطوير التجارة الخارجية من خلال الاهتمام المتزايد بالصادرات غير النفطية، وهذا يعني تشجيعاً أكبر للقطاع الخاص ودعمه وتقديم كل المساعدة له في فتح أسواق خارجية لصادراته ويعني أيضاً تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وقد تشهد اليمن بتنفيذ ما ورد في البرنامج على الصعيد الاقتصادي في السنوات القليلة القادمة تحقيق تنمية زراعية حقيقية، تمكن اليمن من تحقيق الاكتفاء او شبه الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية من الحبوب والخضار والفواكه، بل وتصدير الفائض منها وهذا ما سوف يساعد اليمن على تحقيق أمنها الغذائي.

وبما ان اليمن يمتلك ثروة بحرية هائلة، فإن السنوات القليلة القادمة ستشهد تطوراً كبيراً لهذا القطاع الحيوي من خلال الاهتمام بالصيادين، وتطوير موانئ الاصطياد، والحفاظ على الثروات السمكية من عمليات الاصطياد العشوائي، فضلاً عن حماية البيئة البحرية. كما ان البرنامج الانتخابي قد اولى قطاع السياحة اهمية استراتيجية مما سيجعل من اليمن مركزاً سياحياً اقليمياً لاسيما وان اليمن تمتاز بمقومات سياحية كبيرة لا تمتلكها كثير من دول العالم، كما تؤكد ذلك تقارير منظمة السياحة العالمية.

وفي اطار الاهتمام بالصناعة الاستخراجية والتحويلية، فإنه يمكن القول انه بفضل الجهود التي بذلها فخامة الاخ الرئيس وسيبذلها في السنوات القادمة في حالة فوزه في الانتخابات الرئاسية ان شاء الله ستشهد اليمن زيادة في احتياطياتها من النفط والغاز مما سيزيد من انتاجها وبالتالي زيادة عوائدها، الأمر الذي سينعكس على احداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ستجني ثمارها كل محافظات الجمهورية بدون استثناء.

والى جانب ذلك سيمنح القطاع الخاص دوراً كبيراً في النشاط الاستثماري في صناعة النفط والغاز والمعادن، وهذا يعني الخروج من عقدة الاحتكار للشركات الاجنبية لهذا المجال الاستراتيجي.

تحفيز أنشطة القطاع الخاص وبناء شراكة تنموية مع مؤسساته:

هذه الأولوية ضمن أولويات تطوير الادارة الاقتصادية الحديثة ستستفيد مما تم انجازه في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي منح القطاع الخاص دوراً مهماً في عملية التنمية.. لذلك فتصويت ابناء شعبنا اليمني العظيم لزعيمهم وقائدهم علي عبدالله صالح في الانتخابات الرئاسية القادمة كرئيس لليمن سيؤدي الى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه بل ومساعدته على تطوير مؤسساته، بحيث يصبح شريكاً استراتيجياً في عملية التنمية.. فضلاً عن توسيع الدعم المقدم للمؤسسات الراعية لمصالح التجار والصناعيين واتحاد الغرف التجارية والصناعية وفروعها في المحافظات مما يجعلها تعبر بشكل حقيقي وفاعل عن مصالح التجار والصناعيين ومساعدتهم في زيادة صادراتهم ودخول الاسواق الاقليمية والدولية.

وفي سياق حديثنا هذا نود التاكيد هنا ان اي مواطن يمني غيور على وطنه، يتمنى ان يرى اليمن ضمن مصاف الدول ذات النمو الاقتصادي المتسارع وان يرى يمناً متطوراً ومزدهراً ومستقبلاً أفضل.

ان هذا الأمر ليس من الصعب تحقيقه في تواصل عطاء فخامة الأخ الرئيس خاصة وانه قد حقق لليمن مكانة متميزة على الخارطة السياسية الاقليمية والدولية.

وفي الاتجاه الآخر سيجد القارئ لبرنامج مرشح اللقاء المشترك وخاصة فيما يتعلق بتطوير الادارة الاقتصادية، غياباً للرؤية الاستراتيجية في كيفية بناء الادارة الاقتصادية السليمة، وذلك لغياب مقومات بناء هذه الادارة وكذا عدم القدرة على تحديد أولوياتها الرئيسية وآلياتها، وهذا بالتاكيد سيقود الى انعكاسات خطيرة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وهذا ما يعني صعوبة تحقيق تطلعات وطموحات كل مواطن يمني في تحقيق مستوى معيشي افضل له ولأسرته.

ان البرنامج الانتخابي لمرشح اللقاء المشترك لا يمتلك القدرة على بناء وتطوير ادارة اقتصادية ذات رؤية استراتيجية للاقتصاد اليمني، بوصفها الحلقة المحورية لتحقيق الأهداف والخطط الاقتصادية.

وهذا يعني ان اليمن سوف تدخل في نفق مظلم، هكذا يقول المنطق الاقتصادي.. وهذا ما يتنافى كلياً مع الشعارات والوعود الكاذبة التي يرفعها مرشح اللقاء المشترك، وهذا بالتاكيد ما يجعل من برنامج مرشح اللقاء المشترك مجرد احلام وردية من الصعب تحقيقها.

لكن شعبنا اليمن الأبي الغيور على تطوير بلده سيرفض كلياً كل المحاولات وكل الأشخاص الذين سيقودون اليمن الى التخبط والانهيار الاقتصادي.. وسيقف بكل تأكيد الى جانب خيار يمن جديد.. ومستقبل أفضل، الذي لا يمكن ان يحققه له سوى ابن اليمن البار فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.

برنامج مرشح اللقاء المشترك يقود اليمن نحو تخبط وانهيار اقتصادي

السلطة.. بين الرفض والطلب

د.غيلان الشرجبي

اعتدنا عند ذكر الولاية العامة ان نطنب بالحديث عن شروطها الشرعية، او نختصر الطريق بالحديث على (انها امانة جسيمة.. وخزي وندامة) لننفر الناس عنها – فإذا بالبعض عندما يطلبها لنفسه لا يعدم الحيلة بالبحث عن الاسانيد الشرعية – ايضاً – لتأكيد مشروعيتها، وحق الانتداب لها – فهذا سيدنا يوسف عليه السلام وقد وهبه الله الكثير من المواهب الاعجازية لا يتردد لحظة لتوظيف احداها للصالح العام، ما دام جدير بذلك – بل لا يهمه ان كانت الولاية العامة التي سيعمل في ظلها شرعية ام غير شرعية – فهذا (عزيز مصر) بكل مفاسد نظامه، ومع ذلك يعرض عليه استعداده لادارة خزائن دولته – قائلاً (اجعلني على خزائنها).. والأمر ليس فيه تناقض – الا حين تطوع النصوص للمواقف السياسية – اقداماً واحجاماً – ويزول هذا التناقض بالنظر الى أن (تحري الأمانة) و(الثقة بالجدارة) تنفي عن (الامارة صفة الخزي والندامة) بل تجعلها عبادة – فالحياة بكاملها سلسلة من المسؤوليات التي ترقى الوفاء الى مستوى (الولاية العامة) فـ(كلكم راع، وكل مسؤول عن رعيته).

-لتظل (حمل الامانة نسبية) وهو ما ادركه الاخوة في (التجمع اليمني للاصلاح) التماس فسحته – منذ البداية – بالاستناد الى قوله تعالى: (ان اريد الا الاصلاح ما استطعت) وهو توظيف ذكي لتبرئة النفس – مع ان الأولى التماس العذر للآخر – ايضاً – ولو فعلوها لانعكس ذلك – ايجاباً – على الوضع السياسي برمته – ففيهم رجالات فقه وتفقة، علماء دين وتدين – شرع وتشريع – وكلها مواصفات تؤهلهم للفتوى المرجعية، وتجنب اساليب الاثارة الاعلامية، وبهارج (البيانات السياسية) التي يناقض بعضها بعضاً، وتدحض فيها الافعال للاقوال – ولانهم مرجعيات دينية في بلد مسلم – مهما اختلفت الاجتهادات – فقد كان بيدهم (ترشيد خطاب المعارضة) بالاتفاق على كلمة سواء ولمثلوا همزة وصل بين طرفي المعادلة السياسية والكلمة السوية – هنا – تقتضي التاكيد على ثوابت الاجماع الوطني لتصبح » الوسطية الدينية« النظام الجمهوري باهدافه الثورية »المنجز الوحدوي« باعتباره قطب الرحى للمكتسبات الوطنية ثم »التجربة الديمقراطية« التي بفضلها اكتسب النظام التعددي مشروعيته وتطبيق» مبدأ الاحتساب الشرعي« بدءاً بالقيادات الاصلاحية، لتوظيف الموارد العامة في خدمة التنمية..

انها امور مستطاعة لو ارادوا ترجمة »ان اردت الا الاصلاح ما استطعت« بالتحرك لتوحيد الارادة، للاتفاق على قواسم مشتركة هي اقرب الى الطبيعة البشرية، والتي لا تتطرف ويلجأ كل فريق فيها الى التخندق »دفاعاً عن خصوصياته« الا لمواجهة تطرف مضاد يسعى لالغاء ما سواه.. فاذا توافق الفرقاء على التوجهات العامة – والثوابت الوسطية– التي تترك مساحة للتنوع وهوامش مشروعية الاتفاق والاختلاف والانتصار لحرية الاجتهاد والتجديد الواعي الذي يحلق في فضاءات التوازن الفكري، مستلهماً حقيقة: ان الاصل في التشريع الاباحة ما لم يرد نص قطعي بالتحريم، وفيما لا يثير النعرات الضيقة، والعصبيات الجاهلية، اذا حدث ذلك واستثمر الاصلاح ثقله السياسي، والاجتماعي والمكانة الدينية لبعض رموزه – لما تحولت ساحة اليمن الى »سوق عكاظية« مجازاً والا فان »سوق عكاظ« احكام وتقاليد ومحكمين وآراء ملزمة وقرارات تحكيمية يؤخذ بها، فاين هذا من (لقاء مشترك) يدعي مشروعية المعارضة، ويتماهى مع السلطة فيحكم ويعارض ويتكالب على الامتيازات ثم ينتقد الفساد وينفخ الروح في مخلفات الكهنوت وينافح لاثبات رصيده الثوري، ويتوزع الادوار للحديث عن عقيدة التوحيد وان وحدة الأمة جوهر هذا الدين حيناً، وعن التنظير الاممي لوحدة نضالية عالمية حيناً اخر بينما لا يحدد موقفاً من »الأصوات الانفصالية، المناطقية، المذهبية السالبة« التي غلبت على مسلكه فغيبت عقلانيته حتى ليجوز تصنيف هذا النوع من التحالفات الهجينة بأنها اجمعت على منهجية تجريبية مبتكرة لـ(سياسة سريالية) واذا كان (الفن السريالي) منافياً للذوق، ومضاداً لتقاليد الفنون الجميلة، فإن السريالية العبثية في السياسة مدمرة للأخلاق والقيم هادمة للأوطان والمجتمعات.. واعتذر ان ذهبت الى هذا الاعتقاد الذي ينطلق من محدودية معرفتي السياسية والتي تظل اجتهاداً شخصياً انا مستعد للعدول عنه – ان تطوع احد منظري (اللقاء المشترك) او فقهاء تحالفهم المفبرك بسد ثغرات جهلي، وفراغ جهالتي – بالاجابة على تساؤلات حائرة – محيرة تراود الكثير من الامين سياسياً – امثالي.. بخصوص: ما هي نقاط شراكة هذا التحالف – وهل تجاوز تناقضاته الايديولوجية، وموروثاته المنافية للديمقراطية.. وما هي قواسم التوافق – وأي الخيارات السياسية التي اجمعوا عليها.. وما هي تصوراتهم المستقبلية لنظام الحكم، وكيف سيحسم الخلافات المؤجلة بين فرقاء هذا الحلف المشؤوم – الألد الخصوم ؟!، ثم: اذا كانت هذه العدوانية الموجهة ضد الحزب الحاكم، الذي ليست له مواقف ايديولوجية مضادة لأي من اطياف المعارضة – فما مصير التجربة الديمقراطية.. ومستقبل وطن.. وارادة شعب – ان احتدم الصراع العقائدي، المذهبي، الطائفي، المناطقي، المصلحي، وغذته رغبة كل من هؤلاء بالتفرد بالسلطة والثروة – بحكم العقليات الشمولية التي هي القاسم المشترك الوحيد لقوى الاضداد المتحالفة؟؟

«الاصلاح» اولاً

ولأن (التجمع اليمني للاصلاح) مهندس هذا التحالف – او الذي تولى كبره – فلنا ان نسأله عن مدى مصداقيته في التطبيق السلوكي للآية القرآنية الكريمة التي اختارها عنواناً لنهجه السياسي.. وكيف اخفق في الاضطلاع بالدور الحيوي الذي ينبغي أن يلعبه – بالحد من الغلو والتطرف – ولجم الخطاب التحريضي، وتجنب الاثارة وتهذيب منطق المعارضة.. اعتماداً على النص القرآني: »ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا.. اعدلوا هو اقرب للتقوى« بثقله الشرعي وبنفوذ عضوية الشريك الاكبر في (اللقاء المشترك).. واخفاق التجمع اليمني للاصلاح عن الاضطلاع بهذا الدور الذي يقتضيه »الامر بالمعروف والنهي عن المنكر« ينم عن افلاس سياسي – فالأمر بالمعروف اولوية في هذه المعادلة الايمانية.. ووظيفتها »النقد الايجابي البناء« والتزام العرف للدعوة الحسنة.. لا التشهير و التجريح.. والجهر بالسوء.. والمكايدة والمزايدة.. واصطناع الأزمات.. لاكتساب اكبر قدر من الامتيازات.. وغيرها من مفردات الخطاب الاعلامي السياسي المعارض – اما النهي عن المنكر فوظيفته: انكار ما خالف الشرع صراحة.. وهي مهمة تمتلك المعارضة فيها حقاً شرعياً تعززه (الشرعية الديمقراطية) للتحرك بحرية قد لا تتوافر شروطها للدولة بمؤسساتها الرسمية.. والتي قد تحول التزاماتها المسؤولة وعلاقاتها البروتوكولية دونها.

فللمعارضة وظيفة.. تلعب ادواراً حيوية.. تتكامل مع وظيفة السلطة.. ورشيد المعارضة يدفع، ويضغط، لانضاج علاقة منسجمة بين طرفي المعادلة التعددية.. فلا سلطة مطلقة ولا معارضة عنترية.. والاخفاق في هذا الدور المعارض.. يشير الى ان الاخوة في (اللقاء المشترك) وفي طليعته (حزب الأصلاح) لا يهمهم انضاج التجربة الديمقراطية ولا يكترثون بالدور المناط بهم كمعارضة.. بقدر ما يعتبرونها وسيلة لبلوغ غاية.. والوصول الى السلطة.. ولسنا ضد ذلك – فمثلما المعارضة مطلوبة.. فإن السلطة مطلوبة – ايضاً – لكنها ليست غاية في ذاتها.. انها اداة لوظيف عامة.. وخدمة اجتماعية.. ورعاية مصالح الامة.. وتقديم القدوة الحسنة.. وهو ما لم تلفح فيه تجارب الاحزاب التقليدية.. بما فيها الحركات الاسلامية.. فلا هي افلحت في الذاتية، ولا في دعوة الاخرين بالحسن – وبهذه العقلية الشعاراتية دخل الاخوة في (التجمع اليمني للاصلاح) المعترك السياسي كشركاء في السلطة، ثم حلفاء (اللقاء المشترك) فكانت الخلاصة هي:

احزاب «المشترك» لايهمها انضاج التجربة الديمقراطية ولاتكترث بالدور المنط بهاكمعارضة بقدر ماتعتبرها وسيلة لبلوغ غاية

ثروة واثراء

١- الحديث عن تحكيم الشريعة.. ورفع شعار (الاسلام هو الحل) بينما شواهد الحال تثير الف سؤال – فهم لم يطبقوا من الشرع الأ آيتين قرآنيتين فحسب – هما: »قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا، خالصة يوم القيامة« وكذا »مثنى وثلاث ورباع« فراحوا يلهثون وراء متع الحياة الدنيا – ومصادر الثروة والاثراء، بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة.. ومن يستعرض اسماء ومسميات، اوصاف ومواصفات، شركات الاستثمار، والمؤسسات العقارية والجمعيات الخيرية والاجتماعية.. والأنشطة التجارية من البنوك الى الأكشاك سيكتشف مدى تطويع الدين واستغلال العاطفة الدينية للربح السريع باسم التشريع، فجمع التبرعات والصدقات والزكوات واعمال الخير، ومشاريع تنمية الموارد الذاتية، وادارة المشاريع المشتركة، والمضاربة بالعقارات – والمرابحة بالاسهم – ومافيا الاراضي، كلها انشطة تصب في الأرصدة الخاصة بالحزب وقياداته الفوقية.. والويل لمن ودف، واودع لديهم (تحويشة العمر) بدافع اغراءات (الربح الحلال الزلال) فعليه بالصبر، فإن لم يعوض بالدنيا، فليحتسب الأجر في القبر.. فـ(منه العوض وعليه العوض). وفصول هذا المزاد لا تنتهي.. واذرعه الاخطبوطية متعددة.. فهم لا يكتفون بالتهالك على الملذات، وانما يتباكون على الفقراء.. والمجاعة.. والظروف المعيشية الصعبة.. على طريقة »خطيب الجمعة الذي عاد الى بيته بعد خطبة ادمعت العيون، ولانت لها القلوب، ليجد زوجته قد تصدقت بفائض ما يملك« فقال لها: »انا لا اعنيك بما قلت ولكن اعني غيري».. فلاصحابنا اكثر من وظيفة واكثر من مصدر رزق – وارتزاق – ولم نعرف (محلات العسل وخلطة العريس وطعام ملكة النحل) الا بفضلهم – واستهلاك منتجاتها خاص بهم – فاين »الذين يؤثرون على انفسهم« للحد من ظاهرة الفقر – ام ان ذلك لا يعنيهم؟؟

خلطة عجيبة

ثم اين شعار (الاسلام هو الحل) وكيف يمكن تمايز الحلول في خضم هذه الخلطة العجيبة.. داخل اللقاء المشترك – بما يحتويه من اطروحات (شيوعية، شيعة، قومية، علمانية، اسلامية، استسلامية، تخوينية، تكفيرية) الخ..

٢- ان اسلامية الدولة.. ليس حكراً على جماعة دينية بعينها – فالاسلام دين امة لا ملك جماعة .. والمؤسسات الخدمية ملكية عامة .. لكافة مواطني الدولة .. ولكل الجماعات والفرق، الملل والنحل – المذاهب والطوائف.. والتشريع يتعامل مع نصوص قطعية.. ويقارن الاجتهادات للاخذ باصحها سنداً، واكثرها واقعية – زماناً ومكاناً – وهي خاصية لا تدخل في حسابات الجماعات الدينية.. فكل يزكي نفسه – لا ستنباط احكام احادية الرؤية.. تخضع النص لعقلية شمولية ومنهجية انتقائية بالضرورة فكل اجتهاد يتعدى التقليد فهو خروج عن الملة، ومفارقة للجماعة، وبهذا تصبح الجماعة، (سلطة مطلقة) وصية على الدين، خليفة الله في الارض – ولها وحدها الولاية العامة – والتشدد في هذا الاعتقاد يدفع الى ضيق النظر، لتضييق مواصفات المواطنة الحقة في دائرة الانتماء للجماعة ولا عجب – اذا ان نرى احتكار المصالح في المؤسسات التي يضعون ايديهم عليها – حتى على مستوى (قطعة الرز او السكر) الخاصة بالصدقات فلا توزع الا لمن يحمل بطاقة حزبية.. وعقلية كهذه لا تصلح لادارة جمعية خيرية، فكيف تراهن على ادارة دولة.

٣- انطلاقاً من تلك القناعات الذاتية.. يذهب هؤلاء الى اعتساف النصوص – وتحميلها ما لا تحتمل.. فتجد فيهم فضاضة وغلظة.. تتنافى مع »ولو كنت فضاً غليظ القلب لانفضوا من حولك« ثم لا يعدمون الحيلة لتبرير ذلك استناداً الى »وليجدوا فيكم غلضة« دون تفريق بين »أدب الخلاف في نطاق الامة« والحالات الاستثنائية في مواجهة عدوان متربص، يقتضي التعامل معه بالمثل.. وبنفس العقلية الانتقائية، ويحتكرون مفهوم (الولاء والبراء للجماعة).. فيفسرون الآية الكريمة »اطيعوا الله، واطيعوا الرسول، واولي الامر منكم« بالتشديد على انها لا تعني (الولاية العامة) والا لما وردت بصيغة التخصيص (منكم).. وحتى الآية القرآنية »ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم« والتي تنهى عن العصبيات وإثارة النعرات – يجيبون عليها »نحن لا نفرق بل نوحد«.. والأخطر من هذا كله ان ينبروا للدفاع عن بوادر السلبيات السائدة بينهم –بتحريم وتجريم الاشارة اليها – فلا يجوز مقارنة سلوك الجماعة بسواها من الجماعات الضالة.. والا كانت كتشبيه (عبدالله بن ابي كبير المنافقين) بـ(عبدالله بن مسعود احد كبار الصحابة –فالمؤمن ليس معصوما، اما المنافق فمهما احسن، فهو من رحمة ربك محروم.. وينطبق هذا حتى على (تزوير الانتخابات التي نحن على قاب قوسين منها) بذريعة »ايصال العناصر الخيرة الى حقها المشروع«.. انها تخريجات لتسويغ الازدواجية بين »اتهام الآخر وتبرئة الذات«.. وربما يصدق ذلك لتبرير الاعتداء على المال العام واستنزاف الموارد العامة.. فـ»المال مال الله وهم اولى به« ومنطق »واذا بطشتم بطشتم جبارين«.. وما الى هنالك من تسويغات لا تتفق والنصوص المتواترة، التي تقف بنا عند نماذج (تزكية الذات، والمبالغة بتقدير الأنا) وانها حصراً صفات (فرعون، ابليس، عبدالله بن ابي) :»لا اريكم الا ما أرى«.. »أنا خير منه« »لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منا الاذل«..

فهل هذه العقليات جديرة بالثقة.. وهل يكفي ان يتصدى هؤلاء لمهام السلطة، دون سلوكية مطمئنة للاضطلاع بوظائفها العامة؟؟.